ورقة بحثية بعنوان :

التحديات الإقتصادية لما بعد جائحة كورونا في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

إعداد

أحمد السيد عبد المعبود أبو الغيط

مدرس مساعد بقسم الإقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة – جامعة طنطا

٢٠٢٢

الملخص :

تّسبب ظهور الوباء العالمي لفيروس كورونا في العديد من الآثار في شتى مجالات الحياة لاسيما المجال الاقتصادي , وقد إختلفت هذه الآثار عن تلك المُرتبطة بالآزمات الاقتصادية السابقة (مثل أزمة عامي ١٩٩٧ , ٢٠٠٨) لأنها تمس بشكل أساسي أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العمالة كما يتوفر فيها عنصرعدم اليقين والتي أدت إلى فقد الثقة لكلًا من المستهلكين والمستثمرين , كذلك أدت الإجراءات الاحترازية التي إتخذتها الدول لمواجهة هذا الوباء إلى ركود معظم الأنشطة الاقتصادية ,ومن ثم كان هناك تأثير سلبي لجانبي العرض والطلب معًا .

ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على التحديات الإقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ , ومن خلال منهجية التحليل الوصفي والاستقرائي تبين أن التضخم , البطالة والدين العام من التأثيرات التي مثلت تهديدًا حقيقيًا لجهود التنمية المستدامة في مصر , فبعد أن حققت مصر إستقرار لمؤشرات الإقتصاد الكلي منذ بدء برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦م , حيث وصل التضخم وكذلك البطالة إلى أدنى مستويات لها مع تحقيق مستوى نمو عالي بالإضافة إلى دفع الدين إلى مسار هبوطي, ولكن في محاولة الإنتقال من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة التنمية عادت بنا الآزمة مرة أخرى لمرحلة الاستقرار حيث وصلت تلك المؤشرات إلى ما قبل عام ٢٠١٧م.

وأوصى البحث بضرورة علاج مشكلة التضخم (داخلى أو مستورد) من خلال الاعتماد الذاتي وتقليل الواردات والإهتمام بجانب العرض بإعطاء دفعة قوية للإستثمار الخاص , وبالنسبة للبطالة فإنه يجب الإهتمام بالتعليم والتدريب لإكتساب العاملين المهارات اللازمة لسوق العمل , كذلك تركيز الحوافز على إعادة الأفراد إلى العمل , وأيضًا محاولة إدماج القطاع

الغير رسمي مع توفير نظم الحماية الإجتماعية لكافة العاملين . وأخيرًا مشكلة الدين العام التي تحتم على الحكومة ترشيد نفقاتها والعمل على هيكلة ديونها .

الكلمات الأساسية : جائحة كورونا , رؤية مصر ٢٠٣٠, التضخم , البطالة , الدين العام .

مقدمة :

تّسبب ظهور الوباء العالمي لفيروس كورونا في العديد من الآثار في شتى مجالات الحياة لاسيما المجال الاقتصادي , وقد إختلفت هذه الآثار عن تلك المُرتبطة بالأزمات الاقتصادية السابقة (مثل أزمة عامي ١٩٩٧ , ٢٠٠٨) لأنها تمس بشكل أساسي أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العمالة كما يتوفر فيها عنصرعدم اليقين والتي أدت إلى فقد الثقة لكلًا من المستهلكين والمستثمرين فلا يمكن الجزم بميعاد إنتهاء الأزمة , كذلك أدت الإجراءات الاحترازية التي إتخذتها الدول لمواجهة هذا الوباء إلى ركود معظم الأنشطة الاقتصادية , ومن ثم كان هناك تأثير سلبي لجانبي الطلب والعرض معًا (البلوشي , ٢٠٢٠).

فعلى الصعيد العالمي تجاوز عدد المصابين بالفيروس ٤٨٠ مليون فرد وتوفي منهم ٥.٥ ملايين وما زال الفيروس بمتحوراته مهددًا بحياة الناس ومعيشتهم , ونتج عن ذلك تراجع غير مسبوق في النمو الاقتصادي لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ الكساد العظيم ؛ إذ أصبح معدل النمو سلبيًا بمقدار ٣,١٪ عام ٢٠٢٠ , ومن ثم زادت معدلات البطالة بخسارة ٩٪ تقريبًا من ساعات العمل وبما يعادل ٤ أضعاف خسائر البطالة بعد أزمة عام ٢٠٠٨ , كما ارتفعت أرقام من يعانون من الفقر المدقع بنحو أكثر من ١٠٠ مليون فرد حول العالم . كما قُدرت خسائر السياحة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إلى ٤٦٠ مليار دولار بما يعادل ٥ أضعاف أزمة عام ٢٠٠٨ بحسب منظمة السياحة العالمية , كذلك إرتفعت الديون العالمية بعد الحزم المالية التحفيزية التي قدمتها الحكومات لمواجهة تبعيات هذا الفيروس لتصل إلى ٢٨١ تريليون

دولار نهاية عام ٢٠٢٠ بما يُمثل ٣٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في العالم طبقًا لإحصائيات بلومبيرغ (محي الدين ,٢٠٢٢).

(١) الدراسات السابقة وخطة البحث :

تناولت العديد من الدراسات آثار جائحة كورونا على الاقتصاد المصري , فدراسة (عباس ,٢٠٢١) توصلت إلى أن المتغيرات الاقتصادية الخارجية هي الأكثر تأثرًا وخاصّة السياحة والتجارة الدولية ولكن على الرغم من ذلك سجل معدل النمو الاقتصادي ٣,٦ نهاية عام ٢٠٢٠ , ودراسة (عبد الغني , ٢٠٢٠) قدرت أثر الإجراءات الاحترازية لتفادي إنتشار كورونا على الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٨٠ مليار جنيه بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٦ وذلك خلال الفترة من إبريل إلى يونيو ٢٠٢٠ , وأيضًا دراسة (Breisinger,et.al,2020) التي بينت الآثار السلبية لجائحة كورونا على مختلف القطاعات وأوضحت أن سبب صمود الإقتصاد المصري على الرغم من الإستجابة السريعة لإحتواء الآزمة يرجع إلى تطبيق برنامج الاصلاح الإقتصادي عام ٢٠١٦ , كذلك دراسة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية عن الإستجابة لآزمة كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي أوضحت أن الآزمة مثلت إختبارًا للأنظمة الصحية ولقدرة القطاع العام في الاستجابة السريعة , غير أن تلك الإستجابة كان لها تكلفة إقتصادية كبيرة , وأوصت الدراسة بضرورة إتباع أجندة إصلاح شاملة تتناول قضايا هيكلية مثل اللامركزية , تنمية القطاع الخاص والحماية الاجتماعية .

هذا بالإضافة إلى عدة دراسات تناولت أثر جائحة كورونا ولكن على قطاعات معينة داخل مصر مثل دراسة (مرسي والصاوي ,٢٠٢٠) على قطاع السياحة ودراسة (فريد ,٢٠٢٠) على عوائد النقد الاجنبي , وكلاهما أوضحوا وجود الأثر السلبي على تلك القطاعات , كذلك دراسة (ناصح ,٢٠٢٠) لقطاع التجارة الدولية التي بينت تراجع جانبي الصادرات والواردات غير أن هناك أثر إيجابي من هذا الإنخفاض وهو مزيد من الإعتماد على المنتج المحلي .

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها وعلى الرغم من إيضاحها لآثار جائحة كورونا وبيان أثر الإجراءات التي إتخذت لإحتواء الآزمة , إلا أنها لم توضح التأثيرات بعيدة المدى والتحديات المترتبة عليها والتي قد تمثل تهديدًا حقيقيًا لجهود التنمية وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث .

هدف البحث : يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على آثار آزمة كورونا على الاقتصاد المصري والاجراءات التي إتُخذت لإحتوائها, وأيضًا التعرف على التحديات الناتجة من تلك الآزمة والتي قد تعوق عملية التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث في أنها تساعد متخذي القرار وصناع السياسة الإقتصادية على تحديد التحديات الناتجة من الآزمة والتي تعوق عملية التنمية , وأيضًا تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة لتلك التحديات .

فرضية البحث : يهدف البحث إلى التحقق من صحة الفروض الآتية –

١– يوجد تاثير لآزمة كورونا على الإقتصاد المصري .

٢– يوجد تحديات ناتجة عن آزمة كورونا تعوق عملية التنمية المستدامة في مصر .

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج التحليلي والاستقرائي للتعرف على الآثار والتحديات المترتبة على جائحة كورونا .

خطة البحث : يتناول البحث النقاط الآتية –

اولًا) آثار آزمة كورونا على الاقتصاد المصري .

ثانيًا) التحديات الإقتصادية لما بعد الآزمة .

ثالثًا) النتائج والتوصيات .

أولًا) آثار آزمة كورونا على الاقتصاد المصري :

بالنسبة إلى مصر فقد مثلت أزمة كورونا تهديدًا حقيقيًا لجهود التنمية , فبعد تبني مصر برنامج اصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي حققت فيه استقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لمدة ثلاثة سنوات عام ٢٠١٦- ٢٠١٩ , حيث وصل التضخم وكذلك البطالة إلى أدنى مستويات لها مع تحقيق مستوى نمو عالي بالإضافة إلى دفع الدين إلى مسار هبوطي, ولكن في ظل الأزمة عادت معدلات البطالة إلى مستواها السابق قبل ٥ سنوات لتصل إلى ١٢٪ تقريبًا بعد أن وصلت إلى ٨٪في عام ٢٠١٨-٢٠١٩ وهو ادنى مستوى على الإطلاق خلال ٢٠ عام قبل تبني برنامج الاصلاح عام ٢٠١٦ , وارتفع الدين العام ليصل إلى ٩١.٦ نهاية يونيو ٢٠٢١ وذلك بعد أن انخفض من ١٠٨٪ عام ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى حوالي ٩٠.٨٪ عام ٢٠١٨- ٢٠١٩ , وبعد أن وصل معدل النمو إلى ٥.٦ عام ١٨-١٩ وصل إلى ٣.٣ عام ٢٠-٢١م(Bower,2021).

فعلى الرغم من إتخاذ الحكومة المصرية عدة إجراءات لمواجهة هذه الازمة مثل الإغلاق الجزئي لمُعظم الانشطة وتخصيص ١٠٠ مليار جنية مع الاستخدام الموسع للسياسة المالية والنقدية بخفض أسعار الفائدة وتوسيع شبكات الامان الاجتماعي , إلا أن الاغلاق الجزئي مع وجود بعض العوامل الخارجية الناتجة من الأزمة جعلا النشاط الاقتصادي يسير بوتيرة أبطأ قليلًا من ذي قبل , فبينما كان هناك نمو متزايد في قطاعات الغذاء , الكيمياء والصيدلة والاتصالات (حيث زادت تلك القطاعات بنسب ١٠٪ , ٣٠٪ و٥٠٪ على التوالي وذلك بسبب زيادة التصنيع المحلي لتعويض النقص في الواردات وأيضًا زيادة الطلب على الأدوية والإعتماد على التسويق الالكتروني ,العمل من المنزل والتعليم عن بُعد) إلا أن جائحة كورونا تسببت في إنهيار الكثير من القطاعات(عباس ,٢٠٢١) .

فنجد كما هو واضح من الجدول رقم (١) أن صناعة المنسوجات والملابس قد إنخفض الطلب المحلي والأجنبي عليهما (انخفاض الصادرات من الملابس بنسبة ٤٤٪) وأيضًا إنخفض العرض نظرًا لإعتماد الصناعة على إستيراد المواد الخام من الصين والهند فالصين لوحدها هي مصدر ٥٠٪ من واردات قطاع المنسوجات ومن ثم هناك إنخفاض بنسبة ٣٠٪ لهذا القطاع , أيضًا هناك إنخفاض في قطاع السلع المعمرة والآلات بنسبة ٢٠٪ بسبب مزيج من النقص في الطلب مع وجود إختناقات في عرض المدخلات الوسيطة , كذلك قطاعات النقل والبناء والخدمات الفندقية والمطاعم انخفضوا بنسب ٣٠٪ ,٥٪ ,٤٢٪ على التوالي (Breisinger,et.al,2020). .

شكل رقم (١)قنوات تأثير آزمة كورونا على الاقتصاد المصري

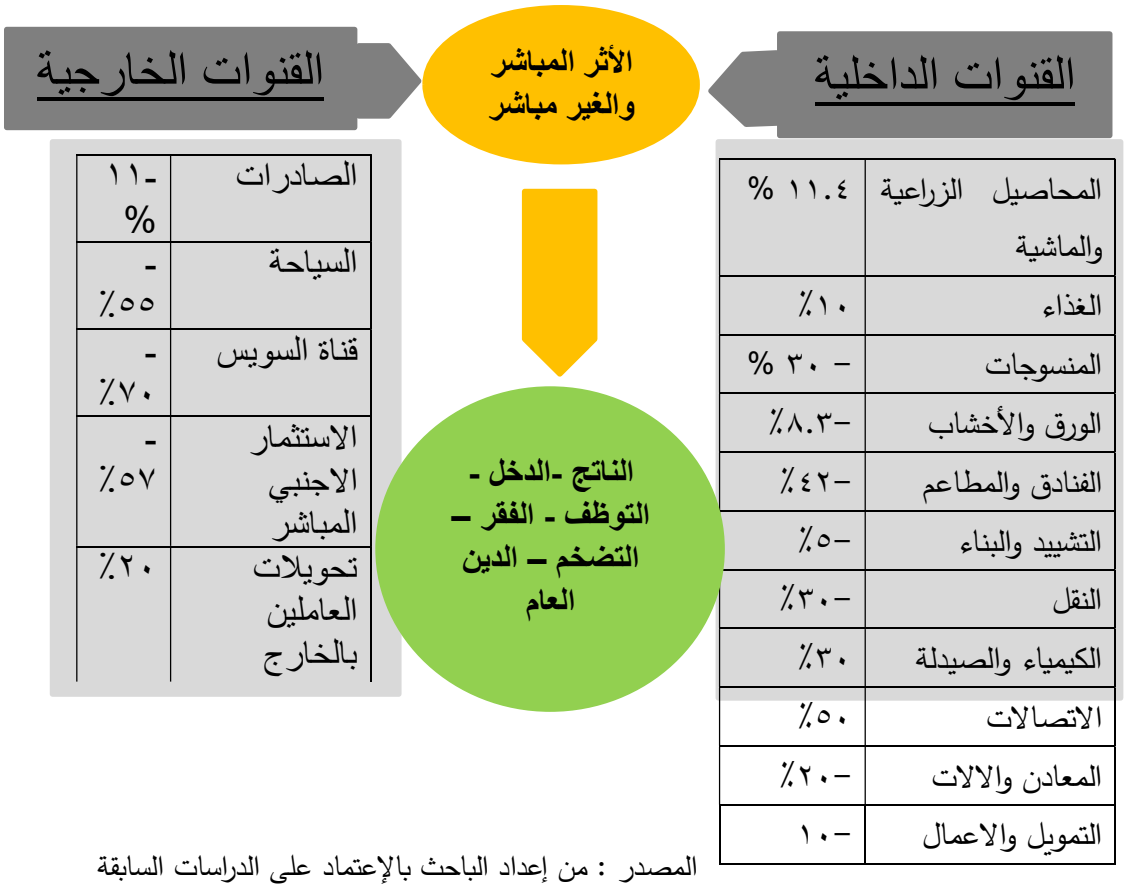

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة

ولم يقتصرالأمر على قنوات داخلية لنقل آثار أزمة كورونا ولكن كان هناك قنوات خارجية ؛ حيث إنخفضت الصادرات من ٢٩.٧ % عام ١٧–١٨ إلى ١٨.٧٪ عام ٢٠–٢١ , وأيضًا انخفضت إيرادات قناة السويس بداية من إبريل عام ٢٠٢٠ حيث تراجعت إيرادات القناة من ٣٤.٤٨٠مليار جنيه عام ١٩إلى ١٠.١٥١عام ٢٠ خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر , كذلك تأثرت إيرادات قطاع السياحة حيث إنخفض حجم الإيرادات السياحية بنسبة ٥٥٪ في النصف الاول من عام ٢٠ مقارنًة بنفس الفترة من عام ١٩ , كما إنخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٥٧٪ في النصف الأول من عام ٢٠ , ومن ناحية أخرى فقد سجلت

تحويلات العاملين بالخارج إرتفاعًا ملحوظا بمقدار ٢٠٪ تقريبًا للفترة من مارس إلى مايو عام ٢٠ مقارنًة بنفس الفترة من العام السابق (Breisinger,et.al,2020).

ونتج عن هذا آثار مباشرة على الاقتصاد الكلي والتوظف ودخل الاسرة مما يثبت صحة الفرض الأول , حيث فُقد أكثر من ٦٠٠ ألف وظيفة للفترة بين إبريل ويونيو ٢٠٢٠ أغلبها في قطاعي الخدمات والصناعة مركزة في الفنادق والمطاعم والانشطة الرياضية والترفيهية , كما إنخفض متوسط دخل الأسرة بمقدار ٤٠٥ جنيه أو ٧.٥٪ للأسرة الواحدة شهريًا بين إبريل ويونيو ٢٠٢٠ مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر , كذلك زاد التضخم والدين العام بالمعدلات المذكورة من قبل (عبد الغني , ٢٠٢٠) .

ثانيًا) التحديات الاقتصادية لما بعد الآزمة :

تعتزم مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ إلى أن تكون من أكبر ٣٠ إقتصاد في العالم مع ضمان الإستقرار لأوضاع الاقتصاد الكلي , حيث تصبح نسبة الدين العام ونسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي في حدود ٥٠٪ و ٥٪ على التوالي , مع خفض معدل البطالة ليصل إلى ٥٪ والحفاظ على معدل تضخم يتراوح بين ٣٪ و٥٪ , وتحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧٪ في المتوسط بما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى ٧.٨ ألف دولار سنويًا .

وفي اتجاه تحقيق تلك الرؤية فقد تبنت مصر برنامج اصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي حققت فيه استقرار لمؤشرات الاقتصاد الكلي لمدة ثلاثة سنوات عام ٢٠١٦-٢٠١٩ , حيث وصل التضخم وكذلك البطالة إلى أدنى مستويات لها مع تحقيق مستوى نمو عالي بالإضافة إلى دفع الدين إلى مسار هبوطي , ولكن في ظل آزمة كورونا والإستجابة السريعة لها (ترتكز على المدى القصير) من الحكومات من أجل تخفيف حدة الآثار الاقتصادية للجائحة أدت إلى تفاقم عدد من المشاكل (تأثيرات طويلة المدى) والتي تختلف

من دولة إلى دولة أخرى مما يجعل عملية التعافي متفاوتة أيضًا بين الدول , حيث تحتاج الاقتصاديات الصاعدة إلى وقت أطول مقارنًة بالاقتصاديات المتقدمة لتعويض خسائر الجائحة , فقد يكون التعافي سريعًا ويأخذ شكل حرف V أو متوسطًا مثل حرف U أو بطئ جدًا مثل حرف L .

وقد جاءت الإستجابة السريعة من جانب الحكومة المصرية بتخصيص مبلغ ١٠٠ مليار جنيه مع الإغلاق الجزئي لبعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة المطاعم , الفنادق , الأندية وغيرها , وأيضًا تخفيض سعر الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة . وفي هذا فقد شرعت الحكومة بتعويض خسائر المتضررين من الآزمة وامتصاص بعض من تلك الخسائر ومنعها من الوصول الأفراد , حيث تم تأجيل كافة الإستحقاقات الإئتمانية للشركات والأفراد لمدة ٦ أشهر آية غرامات , تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على الشركات السياحية لمدة ٦ أشهر , زيادة أجور العاملين بالدولة ٢٠- ٢١مع رفع حد الإعفاء الضريبي إلى ٢٤ ألف , كذلك إضافة ١٤٢ ألف أسرة إلى برنامج تكافل وكرامة الذي يستفيد منه أكثر من ٦٤ مليون فرد , كما تم صرف منحة للعمالة الغير منتظمة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مقسمة على ثلاث دفعات لحوالي مليون ونصف فرد وأيضًا زيادة الإنفاق الصحي بواقع ٢٤ مليار لموازنة ٢٠-٢١ (عبد الغني , ٢٠٢٠).

ولكن نتج عن تلك الآزمة والاستجابة السريعة لها بعض التأثيرات طويلة المدى بما يثبت صحة الفرض الثاني , وفيما يلي وكما هو موضح بالشكل رقم (٢) إستعراض لأهم تلك التأثيرات :-

١) التضخم : فقد تسببت آزمة كورونا في تراجع عرض المنتجات وإرتباك سلاسل الامداد وزيادة تكلفة الشحن والنقل مع زيادة في الطلب مدفوعًا بما ضخ به من سيولة على مدار عامي الآزمة , حيث تجاوزت معدلات التضخم العالمية متوسط ٥٪ عام ٢٠٢١ وتعرضت جميع

الاقتصاديات لزيادة في معدلات الاسعار لم تشهدها منذ أربعين عامًا , ولذلك عانت مُعظم الدول وخاصَّة الدول النامية من التضخم المستورد بجانب التضخم الداخلي لديها نتيجة الإغلاق ونقص المعروض , هذا ويمثل رفع سعر الفائدة الحل الأمثل لكبح جماح التضخم وهو ما يؤثر على تدفقات رؤوس الاموال إلى الدول النامية (انهيار سعر الصرف ورفع فاتورة الواردات) التي تلجأ هي الأخرى لرفع سعر الفائدة بما يؤدي إلى تقييد الائتمان ونقص الإستثمار والتوظف ومن ثم الركود التضخمي (الوقوع في مصيدة التضخم)(البنك الدولي ,٢٠٢٢ ؛ العبسي ,٢٠٢٠).

وتهدف مصر في ضوء رؤية ٢٠٣٠ للوصول إلى معدل تضخم أقل من ٥٪ , وبعد تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي إستطاعت مصر تقليل معدل التضخم من ٢٣٪ عام ١٧\١٦ إلى ٦٪ تقريبًا عام ١٩ , إلا أن الآزمة جعلته يصل تقريبًا إلى ٨ % عام ٢١\٢٠ بما يؤدي إلى تهديد لجهود التنمية وتحقيق المستهدف وفقًا لرؤية ٢٠٣٠

شكل رقم (٣) أثر التضخم العالمي على الدول النامية

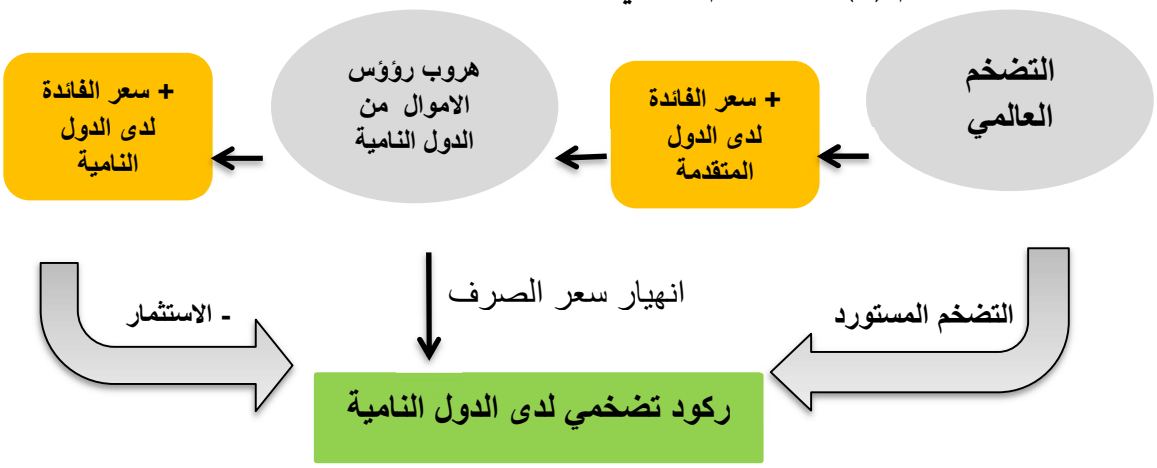

المصدر : من إعداد الباحث

٢) البطالة : تسببت آزمة كورونا والإجراءات المصاحبة لها من الإغلاق الكلي أو الجزئي لكثير من الأنشطة الاقتصادية إلى تسريح الكثير من العمالة مع وقف التعيينات الجديدة مع العلم أن معدل نمو القوى العاملة في مصر حوالي ٢.٧٪ سنويا . هذا ولم يقتصر تأثير آزمة كورونا على الأثر الكمي للبطالة ولكن أيضًا على الاثر النوعي , حيث أدت تلك الأزمة إلى زيادة الإعتماد على أسلوب العمل من المنزل والذي يتطلب مهارات تكنولوجية عاليه قد لا تتوافر لدى الكثير من الدول النامية بما يؤدي إلى مزيد من البطالة (بلتاجي ,٢٠٢١ ؛ عمارة ٢٠٢١)

وفي ضوء رؤية ٢٠٣٠ تهدف مصر للوصول لمعدل البطالة الطبيعي (٤٪-٦٪) , وبالفعل إستطاعت مصر بواسطة برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تقليل معدل البطالة من ١٢٪ عام ١٧\١٦ إلى ٧.٥٪ عام ١٩\١٨ إلا أن الآزمة تسببت في زيادة معدل البطالة مرة أخرى ليصبح ١٠٪ تقريبًا عام ٢٠\١٩ , والجدير بالذكر أن العمالة الغير رسمية قُدرت بحوالي ٥١.١٪ من إجمالي العمالة بما يعنى زيادة الضرر الناجم من تسريح تلك العمالة حيث أنها غير مؤمن عليها , فقد كشفت الآزمة عن شدة ضعف أنظمة الحماية الإجتماعية .

٣) الدين العام : حيث إتجهت جميع الإقتصاديات إلى تبني حزم تحفيز ضخمة لتنشيط الطلب الكلي لتخفيف آثار آزمة كورونا بما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي , وفي الوقت نفسه تراجعت الإيرادات العامة نتيجة فقدان جانب من الإيرادات الضريبية والغير ضريبية , ومن ثم لجأت الكثير من الدول وخاصَة الدول النامية إلى الإقتراض بما أدى إلى زيادة الدين العام , فقد بلغ حجم إجمالي الدين في الاسواق الناشئة والدول النامية حوالي ٦١.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ مقارنَة بنحو ٥٢.١٪ عام ٢٠١٩, ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي سيظل حجم إجمالي الدين في الارتفاع حتى عام ٢٠٢٥ ليسجل حوالي ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (محيي الدين , ٢٠٢٢؛ البنك الدولي ٢٠٢٢).

وتهدف مصر في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠ إلى الوصول إلى حجم الدين يُعادل ٥٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي , وبالفعل إستطاعت من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي تخفيض حجم الدين من ١٠٢٪ تقريبًا عام ١٧\١٦ إلى ٨٥٪ عام ١٩ مع تحقيق فائض أولي مستمر ومتزايد منذ عام ١٨\١٧ حتى ٢٠ \١٩, ولكن نتيجة الآزمة إرتفع نسبة الدين لتصل إلى ٨٧٪ عام ٢٠٢٠ مع تناقص الفائض الأولي , وتكمن الخطورة وخاصَة لدى الدول النامية في إحتمالية الوقوع في مصيدة الدين والتي تحدث عند وجود معدل فائدة أكبر من معدل النمو الإقتصادي مع تحقيق مستمر لعجز الموازنة الأولي , وخاصَة أن معظم الدين المترتب على جائحة كورونا كان مخصصًا لإغراض إستهلاكية وليست إنتاجية

شكل رقم (٢) الإستجابة السريعة لآزمة كورونا وتأثيراتها

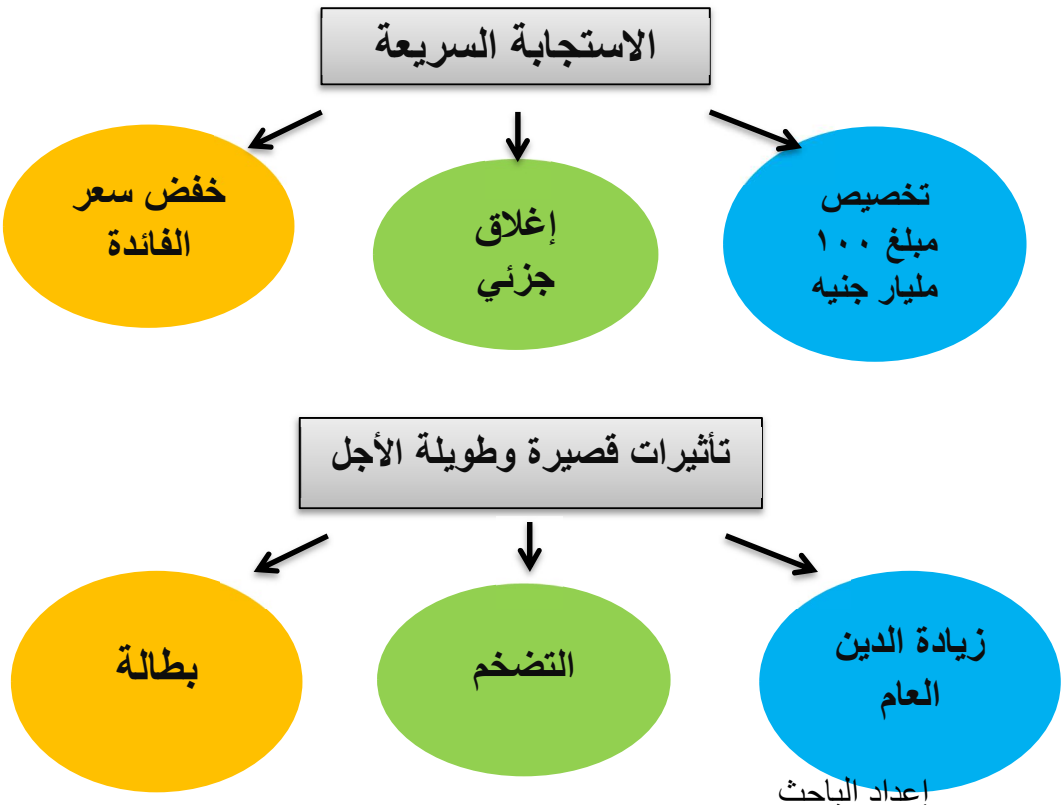

إعداد الباحث

ثالثًا) النتائج والتوصيات :

تبين من العرض السابق أن جائحة كورونا قد تولد عنها نتيجة الإستجابة السريعة لها ومحاولة إحتوائها إلى آثار لها صدى على المدى البعيد ؛ قد مثلت تهديدًا حقيقيًا لجهود التنمية المستدامة في مصر طبقًا لرؤية ٢٠٣٠ , ومن ضمن أهم تلك الآثار مشكلات التضخم , البطالة , الدين العام . فبعد أن حققت مصر إستقرار لمؤشرات الإقتصاد الكلي منذ بدء برنامج الاصلاح الاقتصادي عام ١٦ , حيث وصل التضخم وكذلك البطالة إلى أدنى مستويات لها مع تحقيق مستوى نمو عالي بالإضافة إلى دفع الدين إلى مسار هبوطي, ولكن في محاولة الإنتقال من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة التنمية عادت بنا الآزمة مرة أخرى لمرحلة الاستقرار , حيث وصلت تلك المؤشرات إلى ما قبل عام ١٧ ومن ثم لابد من وضع الحلول لمعالجة تلك المشاكل سريعًا بما يضمن عملية التعافي التام والدخول سريعًا لمرحلة التنمية .

فمشكلة التضخم سواء كان داخلى أو مستورد يمكن علاجه من خلال الاعتماد الذاتي وتقليل الواردات والإهتمام بجانب العرض بإعطاء دفعة قوية للإستثمار الخاص , فقد تبين ضعف الاستثمار الخاص في مصر فلم يتجاوز ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي , ومن ثم يجب خفض الضرائب وسعر الفائدة مع تعزيز الرقمنة وزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

وبالنسبة للبطالة فإنه يجب الإهتمام بالتعليم والتدريب لإكتساب العاملين المهارات اللازمة لسوق العمل , كذلك تركيز الحوافز على إعادة الأفراد إلى العمل , وأيضًا محاولة إدماج القطاع الغير رسمي مع توفير نظم الحماية الإجتماعية لكافة العاملين , ومن ثم يجب زيادة الانفاق على التعليم الموجه لسوق العمل , وكذلك زيادة الانفاق على الصحة وتقرير إعفاءات ضريبية وإلغاء رسوم التسجيل للقطاع الغير رسمي, وأيضًا التسجيل الإجباري لكافة العاملين في أنظمة الضمان الإجتماعي .

وأخيرًا مشكلة الدين العام التي تحتم على الحكومة ترشيد نفقاتها بالتركيز على النفقة الإنتاجية وإعادة النظر في النفقة الاستهلاكية (الدعم ليصل إلى مستحقيه), والعمل على هيكلة ديونها والوصول إلى أفضل سوق لرأس المال الذي يحقق اقل تكلفة , بالإضافة إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية بما يحقق إيرادات سريعة وأيضًا زيادة الايرادات الغير ضريبية , ويلخص الجدول رقم (١) تلك التحديات والأدوات المقترحة لها.

جدول رقم (١) تحديات لما بعد آزمة كورونا وأدوات مقاومتها

تحديات آزمة كورونا	التوصيات	أدوات مقترحة
التضخم (الداخلي والمستورد)	- الإعتماد الذاتي - دعم القطاع الخاص - جذب الاستثمار الاجنبي	- خفض الضرائب خاصّة لصناعات إحلال الواردات - خفض سعر الفائدة - توفير البنية التحتية وتعزيز الرقمنة
البطالة	- الاهتمام بالتعليم بما يلائم سوق العمل - الاهتمام بالصحة والكوادر الطبية - تركيز الحوافز على إعادة الأفراد إلى العمل - التركيز على صناعات كثيفة العمالة - ادماج القطاع الغير رسمي - توفير نظم الحماية الاجتماعية	- زيادة الانفاق على التعليم الموجه لسوق العمل - زيادة الانفاق على الصحة - تقرير إعفاءات ضريبية - إعفاء من رسوم الترخيص والتسجيل للقطاع الغير رسمي - التسحيل الإجباري لكافة العاملين في أنظمة الحماية الإجتماعية
الدين العام	- ترشيد النفقات وإعادة ترتيب أولويات التنمية - التركيز على النفقة الاكثر إنتاجية	- إعادة النظر في الدعم ليكون موجهًا لمن يستحق

- هيكلة الدين العام - زيادة الايرادات الغير ضريبية	- التوجه من الأنشطة ذات العائد طويل الاجل (النشاط العقاري) إلى الأنشطة ذات العائد السريع مثل الصناعة - تشجيع السياحة ورفع رسوم قناة السويس بما لا يفقد ميزتها التنافسية - إعادة جدولة الديون بآجال إستحقاق طويلة الأجل والوصول إلى كافة أسواق رأس المال للوصول لإقل تكلفة للدين

إعداد الباحث

المراجع :

- عباس , جيهان (٢٠٢١) ," أثر وباء كورونا على أداء الإقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهه) ", بحث منشور , متاح على الإنترنت .
- الهرش , أحمد (٢٠٢٠) ," آزمة الإغلاق الكبير : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) ", بنك المعرفة – دار المنظومة .
- العبسي , أحمد (٢٠٢٠) ," تداعيات فيروس كورونا (كوفيد -١٩): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر ", بنك المعرفة – دار المنظومة .
- منصور , على (٢٠٢١) ," أثر التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (Covid-19) على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠: قطاع السياحة نموذجًا", بنك المعرفة – دار المنظومة .
- عبد الغني , سمر(٢٠٢٠) ," تقدير اثر الإجراءات الإجترازية لتفادي إنتشار فيروس كورونا على الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة من ابريل \ يونيو ٢٠٢٠ ", بنك المعرفة – دار المنظومة .

- البلوشي , جميل (٢٠٢٠) ," الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد -١٩ والتدابير اللازم إتخاذها لمواجهة هذه الجائحة على المستوى الدولي والوطني ", مجلة الدراسات في العلوم الاقتصادية والقانونية – العدد الأول –نوفمبر ٢٠٢٠ , متاحة على الانترنت .
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية , " الإستجابة لآزمة فيروس كورونا (Covid 19)- في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ", متاح على الانترنت .
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ," متابعة آثار كوفيد -١٩ على الاقتصاد المصري – سوق العمل المصري ", العدد ٢٣ – متاح على الانترنت .
- محيي الدين , محمود ٢٠٢٢," الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا : نمو محفوف بالمخاطر ", آفاق مستقبلية –إصدار سنوي عن مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار , متاح على الانترنت .
- عمارة , أميرة (٢٠٢١) ," تأثير جائحة كورونا على البطالة في مصر ", مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , المجلد ٢٢ – العدد ٤ أكتوبر ٢٠٢١ , متاحة على الانترنت .
- بلتاجي , مروة (٢٠٢١) ," سوق العمل في مصر : الفرص والتحديات بعد آزمة فيروس كورونا المستجد ", مركزالمعلومات ودعم إتخاذ القرار , متاح على الانترنت

-Breisinger , et.al(2020)," Impact Of Covid-19 On The Egyptian Economy : Economic Sectors , Jobs ,And Household ", Published Online .

-Bower , Uwe(2021) ," Making Egypt's Post – Covid Growth Path More Sustainable ", European Economy –Economic Briefs , Published Online .